



الاقتصاد العالمي

بين الذكاء الاصطناعي والحرب والديون



نماء الإعلامية
Namaa Media

الاقتصاد العالمي

بين الذكاء الاصطناعي والحرب والديون



ملخص تنفيذي



3.4% في 2027. لكنَّ هذه التوقعات تعتمد على استمرار الاستثمارات التكنولوجية وتحسُّن إمدادات الطاقة، بينما يُحدَّر الصندوق من أن تراجع الإنفاق على الذكاء الاصطناعي أو استمرار الحرب قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي أكبر. ويكشف هذا الوضع عن اقتصاد عالمي يستمد جزءًا من قوته من قطاع تكنولوجي سريع النمو، في وقتٍ تتراجع فيه قدرة الحكومات المثقلة بالديون على مواجهة الأزمات الجديدة.

استمرار الحرب يُهدِّد النمو العالمي؛ إذ قد تؤدي اضطرابات الطاقة وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى خفض النمو المتوقع في 2027 بمقدار 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالسيناريو الأساسي.

تصاعد أعباء الدَّين العام في الاقتصادات المتقدِّمة، مع توقُّع ارتفاعه من 108% من الناتج المحلي الإجمالي في 2025 إلى نحو 115% بحلول 2031، ما يزيد تكاليف خدمة الدَّين ويحدُّ من قدرة الحكومات على مواجهة الأزمات.

يُواجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2026 تحديات متزايدة رغم استمرار النمو بمعدلات أعلى من المتوقع، في ظل ثلاثة عوامل رئيسية تُعيد تشكيل النشاط الاقتصادي: التوسع في استثمارات الذكاء الاصطناعي، واستمرار الحرب في الشرق الأوسط، وارتفاع مستويات الدَّين العام وتكاليف الاقتراض. وقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 3.1% في 2026، مقارنةً بتقدير سابق بلغ 3%، مع توقع ارتفاع النمو إلى

تباطؤ النمو العالمي إلى 3.1% في 2026، مقارنةً بنحو 3.5% في 2025، مع توقُّع ارتفاعه إلى 3.4% في 2027، في ظل افتراضات بتحسُّن أوضاع الطاقة والتجارة العالمية.

ارتفاع التضخم العالمي إلى 4.7% في 2026، قبل تراجعه المتوقع إلى 4.1% في 2027، مع استمرار الضغوط الناتجة عن أسعار الطاقة وتكاليف الإنتاج والنقل.

تزايد المخاطر المرتبطة باستثمارات الذكاء الاصطناعي؛ إذ قد يؤدي تراجعها الحاد، بالتزامن مع تصحيح الأسواق المالية، إلى انخفاض مستوى الناتج العالمي بنسبة 1.1% بحلول 2028 مقارنةً بالتوقعات الأساسية.

مقدمة



من ارتفاع الطلب على المعدات والخدمات الرقمية، بينما تُواجه الدول المستوردة للطاقة تكاليف أعلى وضغوطاً على العملات والميزانيات العامة. وفي الوقت نفسه، يؤدي ارتفاع عوائد السندات إلى زيادة تكلفة تمويل الحكومات والشركات. وتكمن المشكلة في احتمال انتقال هذه الضغوط بين القطاعات والأسواق؛ فترجع استثمارات الذكاء الاصطناعي قد يُضعف الطلب على المُعدّات والتجارة العالمية، بينما يؤدي استمرار الحرب إلى ارتفاع التضخم، وهو ما يُقيّد قدرة البنوك المركزية على حَفْض الفائدة. ومع زيادة أعباء الديون، تُصبح قدرة الحكومات على التدخّل لدعم النشاط الاقتصادي أكثر محدودة.

كشف تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في 13 أكتوبر 2026 عن مفارقة اقتصادية تتمثل في استمرار النمو العالمي رغم الحرب في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الطاقة والديون الحكومية؛ فقد ساعد الإنفاق الكبير على الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات وأشباه المواصلات في دعم الاستثمار والتجارة، وعوّض جزءاً من الضغوط التي فرضتها الاضطرابات الجيوسياسية على قطاعات الإنتاج والاستهلاك. لكنّ هذا التوازن يحمل مخاطر متزايدة؛ لأنّ المصادر التي تدعم النمو لا تتوزع بالتساوي بين الدول والقطاعات؛ فالاقتصادات المشاركة في صناعة التكنولوجيا تستفيد



أولاً: نمو عالمي غير متوازن



إلى 4.4% في 2027. ويعكس هذا التراجع تأثر عددٍ من الأسواق بارتفاع تكاليف الطاقة والتمويل والتجارة، في مقابل استفادة اقتصادات أخرى من الطلب التكنولوجي. ويظهر التفاوت بصورة أوضح في توزيع النمو العالمي؛ فوفق تقديرات الصندوق، أصبحت 32 دولة فقط مسؤولة عن 95% من النمو العالمي، مقارنةً بـ 54 دولة في توقعات أبريل 2026. وهذا يعني أن النشاط الاقتصادي أصبح أكثر تركّزاً في مجموعة محدودة من الأسواق، بينما تتراجع مساهمة اقتصادات أخرى. وتبرز خطورة هذا التركيز في أنّ أيّ تباطؤ يُصيب الدول المستفيدة من الاستثمار التكنولوجي قد يمتدّ سريعاً إلى بقية العالم، خصوصاً الدول التي تعتمد على صادرات المكونات الإلكترونية أو تدفّقات رأس المال والاستثمار الخارجي.

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال 2026 بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنةً بتقديرات يوليو، ليصل إلى 3.1%. ومع أن هذا التحسّن يشير إلى قدرة الاقتصاد على استيعاب الضغوط، فإنه يبقى دون معدل النمو المسجل في 2025 والبالغ 3.5%. وتُخفي الأرقام العالمية تفاوتاً واضحاً بين الاقتصادات؛ فقد توقّع الصندوق نمو الولايات المتحدة بنسبة 2.3% في 2026 و2027، مستفيدةً من الاستثمارات التكنولوجية واستمرار الطلب المحلي. وفي المقابل، لا تتجاوز توقعات نمو منطقة اليورو 1.1% خلال 2026، بينما يتوقّع نمو الصين بنسبة 4.5% والهند بنسبة 7% وفق السنة المالية المعتمدة في تقديرات الصندوق. أما الاقتصادات الصاعدة والنامية؛ فمن المتوقع أن يتراجع نموّها من 4.5% في 2025 إلى 3.7% في 2026، قبل التعافي



ثانيًا: الذكاء الاصطناعي يدعم النمو



محسومة. وقد يؤدي تأخر العائد الاقتصادي إلى إعادة تقييم أسعار الأسهم وتقليص المشروعات الجديدة.

وتشير محاكاة أجهزها صندوق النقد الدولي إلى أن التراجع الحاد في استثمارات الذكاء الاصطناعي، إذا ترافق مع انخفاض أسعار الأصول وتشديد شروط التمويل؛ قد يُخفّض مستوى الناتج العالمي بنسبة 1.1% بحلول 2028 مقارنةً بالسيناريو الأساسي. وقد يصل الانخفاض إلى 1.8% في الولايات المتحدة و1.7% في آسيا.

ولا يعني هذا السيناريو بالضرورة دخول الاقتصاد العالمي في ركود؛ لكنّه يُظهر حجم التأثير المحتمل لتباطؤ قطاع أصبح يُساهم في دعم الاستثمار والتجارة والأسواق المالية. كما أنّ انخفاض أسعار أسهم التكنولوجيا قد يُؤثّر في ثروات المستثمرين والاستهلاك والقدرة على تمويل الشركات.

وفي المقابل، تشير محاكاة أخرى للصندوق إلى إمكانية ارتفاع مستوى الناتج العالمي بنسبة 0.6% بحلول 2029 مقارنةً بالسيناريو الأساسي، إذا حققت استثمارات الذكاء الاصطناعي عوائد إنتاجية قوية. ولذلك يرتبط أثر التكنولوجيا مستقبلاً بقدرة الشركات على تحويل الإنفاق الحالي إلى مكاسب فعلية في الإنتاج والكفاءة والأرباح.

تحوّلت استثمارات الذكاء الاصطناعي إلى أحد المحركات المُهمّة للنمو العالمي، مع توسّع الشركات في إنشاء مراكز البيانات وشراء المعالجات المتقدّمة والخوادم ومعدات الحوسبة. ويؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة الطلب على الإنشاءات والطاقة والمعدات الصناعية والخدمات التكنولوجية، ما ينعكس على الإنتاج والتجارة والاستثمار.

وتوضح بيانات صندوق النقد الدولي أن تجارة السلع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي نمت بنسبة 29% بين 2023 و2025، مقارنةً بنمو بلغ 8.3% للتجارة العالمية خلال الفترة نفسها. ومن دون السلع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، كان نمو التجارة سيبلغ نحو 4.6% فقط.

وتستفيد الولايات المتحدة من استضافة الشركات الكبرى ومراكز تطوير البرمجيات والخدمات الرقمية، بينما تُحقّق اقتصادات آسيوية، بينها كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا، مكاسب من إنتاج الرقائق والمكونات الإلكترونية والمعدات المستخدمة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

لكنّ الإنفاق المرتفع لا يضمن تحقيق أرباح وإنتاجية بالمستوى المتوقع. فالشركات تستثمر حاليًا مبالغ كبيرة في البنية التحتية، بينما لا تزال قدرة بعض التطبيقات على توليد إيرادات كافية لتغطية هذه التكاليف غير

ثالثًا: الحرب تُعيد ضغوط التضخم



أسواق السندات، فقد ينخفض النمو العالمي بنحو 0.5 نقطة مئوية في 2027 مقارنةً بالسيناريو الأساسي، ويرتفع التضخم بنحو 1.1 نقطة مئوية.

ولا تقتصر آثار الحرب على الدول المستوردة للطاقة؛ إذ قد تتعرّض الدول المُنتجة الواقعة ضمن مناطق الاضطراب لخسائر نتيجة تعطل التصدير، حتى عندما تكون الأسعار العالمية مرتفعة. وفي المقابل، تستطيع الدول المنتجة خارج مناطق الصراع الاستفادة من ارتفاع الأسعار إذا حافظت على إنتاجها وقدرتها على الوصول إلى الأسواق.

ويؤثر ارتفاع الطاقة في الاقتصادات المستوردة عبر قناتين رئيسيتين: زيادة قيمة الواردات، وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل. وقد تضطر الشركات إلى تحميل المستهلكين جزءًا من هذه التكاليف، ما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية والطلب المحلي، خصوصًا لدى الأسر محدودة الدخل.

كما يزيد استمرار التضخم صعوبة قرارات البنوك المركزية؛ لأن خفض الفائدة لدعم النمو قد يُعزّز الضغوط السعيرية، بينما يؤدي استمرار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكلفة التمويل وتباطؤ الاستثمار.

تمثل الحرب في الشرق الأوسط العامل الثاني المؤثر في الاقتصاد العالمي؛ بسبب انعكاساتها على إنتاج النفط والغاز والممرات البحرية وتكاليف النقل والتأمين. وقد أدّى اضطراب الإمدادات إلى ارتفاع أسعار الطاقة، مع امتداد الآثار إلى الغذاء والأسمدة والصناعات التي تعتمد على الوقود والمواد الأولية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع متوسط أسعار النفط بنسبة 41.3% خلال 2026 مقارنةً بالعام السابق، قبل تراجعها بنسبة 8.7% في 2027. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات ترتبط بتحسّن تدريجي في حركة النقل واستعادة جزء من الإمدادات المتأثرة بالحرب.

ويفترض السيناريو الأساسي عودة حركة العبور عبر مضيق هرمز بحلول مارس 2027، وتحسّن أوضاع الشحن إلى مستويات ما قبل الحرب بحلول أكتوبر من العام نفسه. أما استمرار الاضطرابات لفترة أطول فقد يؤدي إلى نتائج اقتصادية مختلفة.

وفي أحد السيناريوهات السلبية، يفترض الصندوق استمرار تعطل أجزاء واسعة من ممرات التصدير حتى منتصف 2027، ووصول أسعار النفط إلى 130 دولارًا للبرميل خلال الفترة الممتدة من الربع الأخير من 2026 إلى الربع الأول من 2027. وإذا ترافقت هذه الظروف مع ارتفاع علاوات المخاطر في

رابعًا: الديون تقلص قدرة الحكومات



كما أصبحت شركات التكنولوجيا نفسها طرقًا مؤثرًا في أسواق التمويل، مع زيادة حاجتها إلى رأس المال لتنفيذ مشروعات الذكاء الاصطناعي. وقد يؤدي التنافس بين الحكومات والشركات الكبرى على جذب التمويل إلى زيادة الضغوط على أسعار الفائدة طويلة الأجل.

ويحذر تقرير "الاستقرار المالي العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2026 من ثلاثة مصادر رئيسية لاضطراب الأسواق: تراجع تقييمات الأصول المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وارتفاع عوائد السندات السيادية، وتعاقد المخاطر السيبرانية. وتزداد آثار هذه التهديدات في ظل ارتفاع المديونية والتراكم بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. وتواجه الدول النامية تحديات أكبر بسبب محدودية مصادر التمويل وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي؛ فقد تضطر بعض الحكومات إلى تقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب أو تأجيل المشروعات الاستثمارية، خصوصًا إذا تزامن ارتفاع خدمة الدين مع زيادة أسعار الطاقة والغذاء.

تأتي مخاطر الذكاء الاصطناعي والحرب في وقتٍ تواجه فيه الاقتصادات الكبرى مستويات مرتفعة من الدين العام، مع زيادة تكاليف الاقتراض والإنفاق الحكومي. ويحدّ ذلك من قدرة الحكومات على تمويل برامج دعم جديدة أو مواجهة ركود محتمل دون زيادة الضغوط على الميزانيات.

ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الدين العام في الاقتصادات المتقدمة من نحو 108% من الناتج المحلي الإجمالي في 2025 إلى 115% بحلول 2031، بينما قد ترتفع النسبة في الاقتصادات الصاعدة والنامية من 74% إلى 84% خلال الفترة نفسها.

وتزداد المشكلة عندما ترتفع عوائد السندات الحكومية؛ لأن الدول تصبح مضطرة إلى دفع فوائد أعلى عند إصدار ديون جديدة أو إعادة تمويل التزامات قائمة. ويؤدي ذلك إلى استهلاك جزء أكبر من الإيرادات العامة في خدمة الدين، بدلًا من توجيهه إلى البنية التحتية والصحة والتعليم والاستثمار.

وتنتقل هذه الضغوط إلى القطاع الخاص أيضًا؛ إذ تستخدم عوائد السندات الحكومية مرجعًا لتسعير العديد من القروض والأدوات المالية. وعندما ترتفع تكلفة تمويل الحكومات، قد ترتفع معها تكلفة الاقتراض على الشركات والأسر، ما يضعف الاستثمار والاستهلاك.

خامسًا: مخاطر مترابطة على الاقتصاد العالمي



ولا تتوزع هذه المخاطر بالتساوي بين الاقتصادات، فالدول التي تجمع بين استيراد الطاقة وارتفاع الدين العام وضعف المشاركة في سلاسل إنتاج التكنولوجيا تواجه ضغوطًا أكبر؛ لأنها تتحمل ارتفاع تكاليف الاستيراد دون الاستفادة بالقدر نفسه من الاستثمارات التكنولوجية.

وفي المقابل، تمتلك الاقتصادات القادرة على إنتاج المعدات المتقدمة أو توفير الطاقة خارج مناطق الاضطراب فرصًا أكبر للحفاظ على النمو. لكن استمرار تركّز النشاط الاقتصادي في عددٍ محدود من الدول يزيد اعتماد بقية الأسواق على أدائها.



تكمّن خطورة التطورات الحالية في إمكانية تفاعل المخاطر الثلاثة، بدلًا من وقوع كلّ منها بصورة مستقلة؛ فاستمرار الحرب يرفع أسعار الطاقة والتضخم، ما قد يدفع البنوك المركزية إلى إبقاء الفائدة مرتفعة. وفي الوقت نفسه، تُؤدّي الفائدة المرتفعة إلى زيادة أعباء الديون وتقليص قدرة الشركات على تمويل الاستثمارات الجديدة.

وقد تتأثر شركات الذكاء الاصطناعي بهذا الوضع بصورة خاصة؛ لأن إنشاء مراكز البيانات وتطوير البنية التحتية يحتاجان إلى تمويل كبير. وإذا ارتفعت تكلفة رأس المال وتراجعت توقّعات الأرباح، فقد تضطر الشركات إلى تقليص الإنفاق، ما يُؤدّي إلى انخفاض الطلب على الرقائق الإلكترونية والمعدّات والخدمات المرتبطة بها.

ويُنتقل هذا التباطؤ إلى الدول المُصدّرة للتكنولوجيا، ثم إلى قطاعات النقل والصناعة والتجارة، بينما تتراجع إيرادات بعض الحكومات وتزداد صعوبة السيطرة على المديونية. وقد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم والأصول المالية إلى إضعاف ثقة المستثمرين وتقليل الاستهلاك.

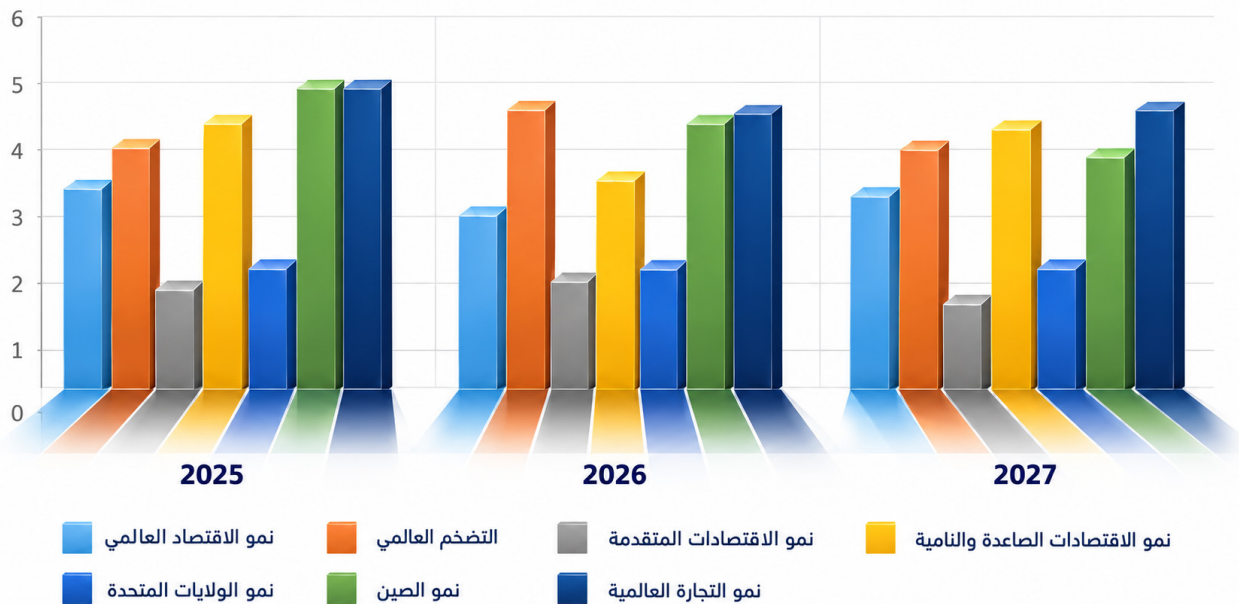
أبرز توقعات الاقتصاد العالمي



المؤشر	2025	2026	2027
نمو الاقتصاد العالمي	%3.5	%3.1	%3.4
التضخم العالمي	%4.1	%4.7	%4.1
نمو الاقتصادات المتقدمة	%2.0	%2.1	%1.8
نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية	%4.5	%3.7	%4.4
نمو الولايات المتحدة	%2.3	%2.3	%2.3
نمو الصين	%5.0	%4.5	%4.0
نمو التجارة العالمية	%5.0	%4.6	%4.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2026.

تطور المؤشرات الاقتصادية (النسبة المئوية)



الفرص والمخاطر



الفرص

- توسُّع الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات وأشباه الموصلات والخدمات الرقمية.
- إمكانية ارتفاع الإنتاجية وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية مع انتشار التطبيقات التكنولوجية.
- استفادة الدول المصدرة للمُعَدَّات الإلكترونية من زيادة الطلب العالمي على البنية التحتية الرقمية.
- ارتفاع أهمية الاستثمارات في الطاقة والبنية التحتية وسلاسل التوريد البديلة.
- إمكانية تحسين قدرة الاقتصادات على مواجهة الأزمات من خلال تنويع الإنتاج ومصادر التمويل.

المخاطر

- تراجع استثمارات الذكاء الاصطناعي إذا لم تحقّق الشركات العوائد والأرباح المتوقعة.
- استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم نتيجة امتداد الحرب واضطراب الممرات البحرية.
- زيادة تكاليف خدمة الدَّيْن الحكومي مع ارتفاع عوائد السندات وأسعار الفائدة.
- اتساع التفاوت الاقتصادي بين الدول المستفيدة من التكنولوجيا والدول المستوردة للطاقة.
- انتقال الضغوط من أسواق التكنولوجيا والطاقة إلى أسواق المال والإنتاج والاستهلاك.

تكشف توقعات صندوق النقد الدولي لأكتوبر 2026 عن اقتصادٍ عالمي لا يزال قادرًا على النمو رغم الاضطرابات، لكنه أصبح أكثر اعتمادًا على الاستثمارات التكنولوجية وأكثر حساسية لأسعار الطاقة وتكاليف التمويل. كما أن ارتفاع النمو المتوقع مقارنةً بالتقديرات السابقة لا يعني تراجع المخاطر، بل يعكس تعويض بعض القطاعات القوية للخسائر التي تتعرض لها قطاعات ودول أخرى.

وتوضح المعطيات خمس دلالات رئيسية:

الذكاء الاصطناعي يدعم النمو لكنه يزيد التركيز: حيث يرفع الإنفاق التكنولوجي الاستثمار والتجارة، بينما تتركز مكاسبه في اقتصادات محدودة، ما يزيد حساسية النمو العالمي لأيّ تباطؤ في هذا القطاع.

الحرب تضغط على الأسعار والنشاط الاقتصادي: حيث تؤدي اضطرابات الطاقة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستهلاك، وقد تقلص النمو العالمي إذا استمرت فترة أطول.

الديون تقلل قدرة الحكومات على التدخل: لأن أعباء الفوائد وتكاليف التمويل تزيد صعوبة دعم الاقتصاد عند وقوع أزمات جديدة، خصوصًا في الدول النامية.

الأسواق المالية تنقل الصدمات بين القطاعات: فقد يؤدي انخفاض تقييمات شركات التكنولوجيا أو ارتفاع عوائد السندات إلى تشديد شروط التمويل وتراجع الاستثمار والطلب.

النمو العالمي أصبح أقل توازنًا: حيث تستفيد الدول المشاركة في الصناعات التكنولوجية أو القادرة على تصدير الطاقة، بينما تواجه الاقتصادات الأخرى ضغوطًا أكبر على النمو والاستقرار المالي.



وبذلك، لا ترتبط آفاق الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المقبلة بمعدل النمو المتوقع وحده، بل بمدى استدامة مصادر هذا النمو وقدرة الحكومات والشركات على التعامل مع الصدمات المترامنة؛ فاستمرار الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي قد يعزز الإنتاجية والتجارة، لكنّه لا يلغي آثار الحرب والديون، خصوصًا إذا بقيت المكاسب الاقتصادية محصورةً في عددٍ محدود من الدول والقطاعات.



- International Monetary Fund. (2026, October 13). World Economic Outlook, October 2026: Resilience Under Strain, Urgent Choices. <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/10/13/world-economic-outlook-october-2026>
- International Monetary Fund. (2026, October). World Economic Outlook: Chapter 1 - Global Prospects and Policies. <https://www.imf.org/-/media/files/publications/weo/2026/october/english/ch1.pdf>
- Reuters. (2026, October 13). IMF flags risks to global economy from AI market correction, war and debt. <https://www.reuters.com/business/finance/imf-flags-risks-global-economy-ai-market-correction-war-debt-2026-10-13/>
- Reuters. (2026, October 13). AI investment props up global growth, but war and debt threaten outlook, IMF says. <https://www.reuters.com/world/china/imf-says-ai-investment-propping-up-global-growth-war-debt-threaten-outlook-2026-10-13/>
- International Monetary Fund. (2026, October 13). Global Financial Stability Report, October 2026: Resilience, Risk, and Transformation. <https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2026/10/13/global-financial-stability-report-october-2026>



نماء الإعلامية
Namaa Media